

بيان

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة يوم الخميس 11 أكتوبر 2012 اجتماعا بمقر جمعية الأعمال الاجتماعية للمندوبية السامية للتخطيط و ذلك عقب الوقفة الاحتجاجية التي نفذها الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة أمام مقر وزارة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة والمرتبطة بيوم الاضراب الوطني لهيئة المتصرفين احتجاجا على صمت الحكومة تجاه المطالب المشروعة و العادلة لهيئة المتصرفين و نهجها سياسة الكيل بمكيالين ومطالبتها بفتح حوار عاجل، جاد و مسؤول لمعالجة كل القضايا المتعلقة بهيئة المتصرفين وإنصافها. وبعد تقييمه للوقفة الاحتجاجية التي اعتبرها ناجحة بكل المقاييس إذ حضرها المتصرفون من كل القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكذا من كل جهات المملكة، يؤكد المكتب التنفيذي ما يلي:

- ضرورة مواصلة الجهود و مضاعفة التعبئة للدفاع عن الوضع الاعتباري المهني و المادي للمتصرف (ة)؛
- استيائه و استنكاره لتجاهل القنوات غير المبرر لأنشطة الاتحاد والاتفاق على خوض وقفة احتجاجية أمام دار البريهي في حال عدم حضور القناة الأولى لتغطية الوقفة الاحتجاجية التي سيخوضها الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة يوم 23 أكتوبر 2012 أمام مقر وزارة المالية؛
- استنكاره لما جاء على لسان وزير الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة في تصريحه التلفزيوني حيث اختزل ملف المتصرفين في تفعيل اتفاق ابريل 2011 المتعلق بالدرجة الجديدة و تجاهله للملف المطلي الشامل لكل قضايا المتصرف (ة)؛
- استنكاره تجاهل الوزير للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة، المعني الأول بهذا الملف باعتباره ممثلا لكافة المتصرفات و المتصرفين في كل القطاعات و على اختلاف مشاربهم؛
- يدعو المتصرفات و المتصرفين إلى مزيد من التعبئة و النضال من أجل النجاح اضراب يوم 23 أكتوبر 2012 المرفق بوقفة احتجاجية أمام وزارة الاقتصاد والمالية، و التصدي لكل أشكال القساء و التجاهل و الحيف الممارس ضدهم.

الرباط في 11 أكتوبر 2012

